

هدى خالد مباركة *

"الاستيطان الرعوي" شكل جديد من أشكال الاستيطان الاستعماري في منطقة الأغوار

المقدمة

في منطقة ما شمال الأغوار الفلسطينية، قام ثلاثة مستوطنين بإطلاق عشرات الأغنام والأبقار في الخلاء، وراحوا يرعونها في مشهد يكاد لا يختلف عن أساليب الراعي الفلسطيني. بعد بضعة أسابيع من الرعي، قام المستوطنون الثلاث بتسييج مساحات واسعة من الجبال والسهول، مدعين بأن الأرض أصبحت ملكية "لمن يستغلها".

تلقي هذه الورقة البحثية الضوء على ظاهرة "الاستيطان الرعوي"، باعتبارها ظاهرة جديدة من شأنها أن تساهم في توسيع فهمنا للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، خاصة في منطقة الأغوار الفلسطينية. مستوطن من تنظيم "شبيبة التلال" يرعى قطيعاً من الماشية في أرض رعوية في منطقة الأغوار الفلسطينية.

في العام ٢٠٢٠، طرحت الإدارة الأميركية ما يسمى بـ "صفقة القرن" التي سعت إلى ضم أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، خصيصاً منطقة الأغوار الفلسطينية والمستوطنات، ومع تكثيف الاستيطان لأجل توسيع حدود الدولة العبرية، (جمال ٢٠١٢، ١٠٠)؛ وإعلان الصندوق القومي اليهودي عن شروعه باستهداف أراض الضفة الغربية، جاء كل ذلك، متمشياً مع المساعي الحثيثة للإدارة المدنية للمضي قدماً في تسجيل أراضي الضفة الغربية (حبّاس ٢٠٢١)، وفي هذا السياق، يأتي مشروع "الاستيطان الرعوي" كحلقة مكملة وداعمة للجهود الاستعمارية في تغيير الوضعية القانونية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

تطرح ماهية الظاهرة التي نريد تحليلها في هذه الورقة تساؤلاً حول ظاهرة التوسع الاستيطاني في منطقة الأغوار الفلسطينية بشكل فردي عبر

* باحثة في مجال العلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية



قطيع أغنام في خدمة التوسع الاستيطاني في محيط مستوطنة يتسهار المقامة على أراضي منطقة نابلس. (الصورة عن موقع: هكول يهودي)

أولاً: الإطار التحليلي النظري بشأن نموذج الاستيطان الرعوي ضمن ثنائية المُستعمِر والمُستعمَر

تؤكد جميع سياسات الاستيطان الصهيوني وأشكاله المختلفة على أن هدفه هو الاستيلاء على الأرض التي تشكل العنصر الأساس في العملية الاستيطانية، وذلك باستخدام وسائل وحيل عدة، من أجل إحلال مجموعة إثنية يهودية مكان السكان الأصليين في الأراضي الفلسطينية (منصور ٢٠١٤، ١٠).

وتواظب السياسة الاستيطانية على جهود الاستحواذ على هذا الثابت الذي لم يتغير في المشروع الصهيوني المتمثل في الاستيلاء على الأرض وخاصة منطقة الأغوار المراد ضمها للسيادة الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من حيزها الجغرافي والسياسي ولترسيم الحدود المستقبلية. لكن النموذج الاستيطاني المتبع اليوم تم استحداثه للسيطرة على الأرض دون التفكير مبدئياً بضرورة إحلال مجموعة إثنية يهودية في الحيز المكاني عبر إقامة المستوطنات، وإنما باتباع نموذج الاستيطان الرعوي، بغية تحقيق أهداف استعمارية جديدة تتمثل في التأكيد على خطاب الأصلائية الذي يعتبر أساس الخطاب الاستعماري الاستيطاني، عبر خلق رابطة

انتهاج شكل استيطاني جديد: لماذا تم استحداث استراتيجية الرعي المكثف على شاكلة "الاستيطان الرعوي" في السنوات القليلة الماضية؟ وما هي الأطراف الصهيونية الداعمة لهذا النوع من الاستيطان؟ كيف نفهم الفكر السياسي الصهيوني ضمن ثنائية المستعمِر والمستعمَر في ظل نموذج الاستيطان الرعوي؟ ستقوم الدراسة بالإجابة على هذه الأسئلة من خلال تقسيم الورقة إلى ثلاثة أقسام. أولاً، سيتم تقديم إطار تحليلي نظري يتعلق بثنائية المستعمِر الصهيوني / المُستعمَر الفلسطيني الأصلائي لفهم علاقة هذه الأطراف بالأرض في ظل استحداث نموذج الاستيطان الرعوي، في القسم الثاني سيتم وصف ماهية الاستيطان الرعوي من خلال الوقوف على أسلوب محاكاة نمط حياة الفلسطيني (الرعي جزء منها)، ومن خلال فهم العلاقة ما بين المستوطنين الشبان الذين يرتجلون هذا الأسلوب وما بين المنظمات الصهيونية التي ترعاهم. وفي القسم الثالث والأخير سيتم التعمق أكثر في الاستيطان الرعوي لرصد الأساليب الإجرائية العينية التي يتبعها المستوطنين في محاولتهم "إنجاح" الاستيطان الرعوي.

أصلانية للمستعمر مع الأرض، بهدف تحويله إلى صاحب حق في الأرض المستعمرة بطرق مباشرة تتمثل في تقديم الحجج التي تبرهن أصلانيته، وبطرق غير مباشرة من خلال التهجم على شخصية الأصلاني تمهيداً لاقتلعه؛ وذلك بغرض القضاء على العلاقة بين السكان الأصلانيين والأرض. (أبو عريش ٢٠١٨). والهدف هو محاولة المستعمر أصلنة ذاته عن طريق محاكاة الأصلاني باتباع نمط حياته نفسه والتضييق عليه لتجزيه من أرضه.

وعليه، يتجسد نموذج الاستيطان الرعوي الذي يقوده بشكل أساسي تنظيم "شبيبة التلال" في خلق علاقة مع الأرض المستعمرة عبر العودة إلى نمط الحياة القديم القائم على العزلة والحياة الأقرب إلى البداوة والترحال ورعي الأغنام وفلاحة الأرض مع التزهّد والتكشف في وسائل العيش (منصور ٢٠٢١). وربما يعود ذلك لعبارة "العودة إلى التاريخ" وعلاقة ذلك بالمشروع الصهيوني و"العودة إلى الأرض" و"العودة إلى الأصل"، بمعنى العودة إلى ما تم تصويره كجزر الوجود القومي والثقافي اليهودي الأصيل القديم (راز كركوتسكين ٢٠١٤، ٧٥). إضافة إلى التمسك بالأيدولوجيا الدينية المتشددة والعودة إلى أحكام التوراة التي تحث على حرفة الرعي، والتوجه إلى البرية باعتبارها حيز منحه الله لليهود وحدهم؛ وبناء عليه يسير "شبيبة التلال" في مشروعهم التوسعي الاستيطاني التأسيلي. يؤكد هذا السياق على هدف السياسات الاستيطانية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية وسلطاتها ومجالس المستوطنين وجماعاتها في الأغوار الفلسطينية، والمتجسد في الحصول على أرض خالية من سكانها الفلسطينيين الأصلانيين. انطلاقاً من رفضهم لفكرة وجود أصلاني في المكان واعتبار أنفسهم أصحاب الحق على الأرض حتى وإن كان هناك انقطاع تاريخي لوجودهم عليها، حيث يعتبرون أن تاريخ اليهود قد بلغ نهايته الزمنية مع خراب الهيكل الثاني! (راز كركوتسكين ٢٠١٤، ٧٧) تدل السياسة الاستيطانية الرعوية في الأغوار الفلسطينية على أن إسرائيل تسعى لتكون مجتمعاً أصلانياً قائماً ومنفرداً بذاته دون أن تجد حلاً للعلاقة الثنائية المعقدة بين المستوطن المهاجر والفلسطيني الأصلاني. وتؤكد هذه السياسة الاستيطانية على المقولة الأساسية في الصهيونية التي تقوم على فكرة نفي المنفى؛ أي أن المنفى يحضر بصفته صورة دينية

وغير طبيعية ومؤقتة في حياة اليهودي. ويتمثل الوجه المادي لهذه الفكرة في إزاحة أو طرد الفلسطينيين من فلسطين الذين يشكلون حاجزاً بين اليهود وأرض إسرائيل ومحاولتهم لخلق وطن قومي فيه أغلبية يهودية. (زريق ٢٠٢٠).

وبالتالي، تشكّل محاولة المستوطن أن يظهر بشكل راعٍ، ومرتب للثروة الحيوانية، ومتجول بقطعان الماشية في مرتفعات الجبال، وتهيئة كل الوسائل اللازمة لتطويع نمط الاستيطان الرعوي وتطويع الأرض، هي ممارسات تؤكد على توجه المستوطن/المستعمر لفرض نفسه على أرض الواقع كأصلاني، يمارس أساليب مختلفة من الضغط والتضييق على الفلسطيني الأصلاني لدفعه لترك المكان وإزالة أنماط إنتاجه الاقتصادية-الرعية، واقتلاع علاقاته الاجتماعية بالمكان، أي إقصائه بالقوة والعنف وتحويله إلى شخص غريب عن بيئته.

أكد رئيس بلدية طوباس خالد عبد الرزاق على ثنائية المستوطن/الأصلاني في مقابلة أجريت معه يوم ٢ حزيران ٢٠٢١ بالقول: "إن السياسات التعسفية التي تمارسها قطعان المستوطنين ضد أهلينا في منطقة الأغوار الشمالية قد تؤدي على المدى البعيد إلى أصلنة المستوطن، وذلك لعدم قدرة الفلسطيني الأصلاني على البقاء والصمود في ظل التضييق المستمر والظروف القاهرة التي تدفعه لترك أرضه وهجرة المكان."

من الممكن أن يصبح المستوطن أصلانياً طالما بقي المستوطن يسعى وراء تحقيق هدفه الاستيطاني الاستعماري وغايته في جعله متفوقاً على الآخر ومنكراً له مستحوذاً على أرضه عبر إتباع السياسات الإجرائية الإقصائية العنصرية، وضرب مقومات الحياة الأساسية للفلسطيني الأصلاني المتمثلة في الأرض ومواردها الطبيعية. وبذلك نؤكد على طرح هرتسل في كتاب "دولة اليهود" الذي استخدم فيه مصطلحات أشار بها إلى فكرة تأصيل المستعمر الغريب، وتغريب المستعمر الأصلاني. (هرتسل ١٩٩٧، ٧٧).

ثانياً: ماهية الاستيطان الرعوي

الاستيطان الرعوي هو أسلوب من أساليب التوسع الاستيطاني الذي يأتي من الأسفل. يمكن الادعاء بأن معظم أساليب التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية كانت تأتي من الأعلى (top-down) ومدفوعة بتخطيط مركزي تقوم به الدولة، وتحت عليه المنظمات الصهيونية

والمجالس الإقليمية للمستوطنات. أما الاستيطان الرعوي فهو نموذج مستحدث يقوم به المستوطنون أنفسهم (bottom-up) في محاولة منهم لفرض حقائق جديدة على الأرض. وبحسب وصف الباحث في علم الاجتماع، مايكل مان، فإن الجماعات والتنظيمات الاستيطانية تعتبر قوة بنوية تحتية تنتج أفكارها بشكل فردي، ولكن تستمد قوتها من ارتباطها مع الشبكات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع بأكمله. (جمال ٢٠١٢، ٨٨).

في مقابلة، أجريت في ٢٠ آذار ٢٠٢١، مع عارف دراغمة، المسؤول عن ملف الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية في منطقة الأغوار الفلسطينية لدى منظمة بيتسليم، حول النموذج الجديد الذي يتبعه تنظيم "شبيبة التلال" بصفتها مراقباً لكل تحركات المستوطنين في منطقة الأغوار الفلسطينية، قال: "يقوم المستوطنون بتربية الماشية (تحديداً الأغنام والأبقار) ورعيها في جبال الأغوار الفلسطينية وسهولها. في بعض الحالات تعود ملكية هذه المساحات إلى المواطنين الفلسطينيين لكنها في معظمها تكون بعيدة عن أماكن السكن، أو أرضي بور. ويبدأ المستوطنون بوضع "كرفان" (مبنى غير ثابت) واحد وسط مساحة مكونة من عدة دونمات. ويسكن "الكرفان" عدد قليل من المستوطنين الشبان الذين يجلبون معهم في البداية ما يقارب خمسين رأساً من الماشية، ثم يتحول هذا الكرفان إلى بؤرة استيطانية* تسكنها بعض الأسر الصغيرة، التي تعمل بدورها على إنشاء بركسات لضم أعداد أكبر من الماشية، وفي ما بعد قد تتحول البؤرة إلى مستوطنة رعوية ويتم شرعنتها". يأتي هذا التوسع والتعدي على الأملاك الخاصة للفلسطينيين تماشياً مع أسلوب التوسع من الأسفل بداية، ثم التوسع من أعلى عبر الدعم والتغطية والتشريع.

يتم استغلال المساحات الشاسعة المحيطة بالمرتفعات الجبلية وفي سهول الأغوار الفلسطينية بالرعي فيها ليس تنظيماً لمحاكاة الأصلاني الفلسطيني في المنطقة فقط، وإنما بالعودة إلى التاريخ القديم حيث أنبياء بني إسرائيل الذين سكنوا أرض فلسطين ومارسوا حرفة الرعي فيها، مما دفع المستوطنين المتدينين من فئة الشباب العودة إلى انتهاج أسلوب نمط الحياة القديم نفسه تعلقاً بالماضي وتأصيله، وتعلقاً بما جاء في الكتاب المقدس من آيات تحث على مهنة الرعي التي

اتبعتها الأنبياء والصالحون والتي تحمل معاني عدة ومنها ما ورد في المزمور (٢٣: ١-٤) "١- يهوه راعي، الراحة يقودني". وهناك في السفر المقدس المزمور إشارة إلى أن الرب نفسه "يهوه" هو راعي ولن يترك بني إسرائيل وحدهم وإنما بقدرته يحميهم من الأعداء ويوجههم للمزارع الخصبة والمناطق التي تتوفر فيها المياه الوفيرة.

يتجلى هذا الفكر الصهيوني- التوراتي في غرض العودة إلى الأرض بادعاء الدعوة من الرب، عبر تضييق المستعمر الصهيوني الخناق على الفلسطيني الأصلاني والحد من قدرته على الاستفادة من هذه المناطق الشاسعة، وتطوير نمط الاستيطان بما يتلاءم مع طبيعة الأرض الصالحة للنموذج الرعوي.

تؤكد المشادة الكلامية التي جمعت "دراغمة" مع أحد المستوطنين "الرعويين" بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢١ على توجه تنظيم "شبيبة التلال" لتبني الفكر الصهيوني- التوراتي، إذ لخص الأخير منطق الاستيطان الرعوي بقوله: "أين تصل أغنامي وأبقاري هو لي وسأقوم بتسييح هذه المساحة من الأرض التي تعتبر ملكي". ويختص تنظيم "شبيبة التلال" في هذا النوع من الاستيطان الرعوي، كغيره من التنظيمات والحركات الاستيطانية التي نشطت بأشكال أخرى في فترات سابقة بهدف تعزيز النشاط الاستيطاني اليهودي التوسعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها الحركة الدينية- القومية "غوش إيمونيم" (١٩٧٤-١٩٨٨) (مدار، موسوعة المصطلحات).

تعرف شبيبة التلال على أنها مجموعات شبابية من المستوطنين/ المستوطنات ينتظمون على شكل خلايا صغيرة، ولا تتجاوز أعمارهم في الغالب الـ ٢٥ عاماً، يجمعون ما بين الأيديولوجيا الدينية المتزمتة (الحريديم) والفكر الصهيوني القومي (لؤومانوت) ويطلق عليهم القاموس الصهيوني لفظة "الحدلليم" (بالعبرية- تجمع ما بين الحريدي والصهيوني القومي). ويتبع شبيبة التلال أسلوب حياة تقشفيًا من حيث اللباس، نمط الحياة، الطعام، ويكرسون جزءاً كبيراً من حياتهم في عناق الطبيعة والتجول الرومانسي في جبال وسهول الضفة. لكن الأهم، هو أنهم ينتمون إلى المشروع الاستيطاني الأيديولوجي بنسخته الأكثر تطرفاً والتي تحيل مشروع التوسع الاستيطاني إلى أحكام التوراة.

وبالتأكيد على مشروع الاستيطان الرعوي، ثمة مسألتان لا بد من الوقوف عندهما لغرض هذا البحث: (١) أسلوب محاكاة نمط الحياة الفلسطيني (الرعي) من قبل المستوطنين؛ (٢) العلاقة التي تجمع هذا الأسلوب من الاستيطان - الاستيطان من الأسفل (bottom-up) مع مؤسسات الدولة، والمنظمات الصهيونية المتنوعة التي تمارس التوسع الاستيطاني بشكل ممنهج من الأعلى (top-down).

حياة الراعي الفلسطيني الأصلي، والذي مارس هذا النمط من الحياة منذ زمن طويل ويعيد باعتباره فلاحاً أو بدوياً فلسطينياً أصلياً، وعلى معرفة في كيفية استغلاله للحيز المكاني وتطوير سبل البقاء والعيش باتباع أسلوب الزراعة والرعي كأسلوب حياة.

بُنيت خلال السنوات الخمس الأخيرة ست بؤر استيطانية رعوية في مناطق الأغوار المختلفة، أقيمت أربع منها في منطقة الأغوار الشمالية في كل من: خلة حمد وخربة سويدة وعين الحلوة ومنطقة المزوكح. على سبيل المثال، واحدة من هذه البؤر الاستيطانية الجديدة أقيمت في نهاية العام ٢٠١٦ على قسيمة أرض بملكية فلسطينية خاصة تبعد بضع مئات الأمتار عن بؤرة "جفعات سلعت" التي أقيمت عام ٢٠٠١ وتمت شرعتها كبؤرة استيطانية رسمية في صيف ٢٠١٨. وتمتد مساحتها على نحو خمسين دونماً أقيمت عليها بركسات للسكن وبضعة خيام وحظيرة للأغنام والأبقار، وتضم صهريج ماء كبيراً، وتراكتور. يقدر ناشطون إسرائيليون أنه يسكن اليوم في البؤرة نحو عشرة شبان إضافة إلى عائلتين صغيرتين التحقت بهن مؤخراً. ومن موقعها على رأس التلة تشرف البؤرة على وادي خلة حمد التابعة لقرية الحمة وتبعد نحو كيلو متر عن خربة الفارسية جنوباً، ويقع في الحيز المكاني نفسه أحد المضارب الفلسطينية التي تشكلت تجتمع الرعاة القديم لخربة تل الحمة الذي يضم قرابة مائتي نسمة. وتحيط بالبؤرة آلاف الدونمات من المراعي التابعة لهذا التجمع، لتجمع الفارسية الذي يعد نحو ٣٠٠ نسمة في الشتاء و١٠٠ نسمة في الصيف. (بتسليم ٢٠١٨).

فشبيبة التلال يستلهمون نمط حياتهم من أسلوب حياة اليهود القدماء الذي ارتدوا "الصندل الجلدي" وأقاموا شريعة الله حسب التوراة من خلال إعادة إحياء الجغرافيا باعتبارها حيزاً منحته الله لليهود وحدهم (Lindqvist 2020).

شبيبة التلال عدائيون في التعامل مع الفلسطينيين، ويتلقون تدريبات عسكرية وأمنية مكثفة، ويتدربون على الرصد والمتابعة ويتعلمون اللغة العربية؛ ويدعون أن هذه الأراضي هي أراضي الأجداد ويرفعون شعار "إما القتل وإما الطرد" ويحظون بدعم دولة الاحتلال وحمايتها. (جاد الله ٢٠٢٠).

وبالتأكيد على مشروع الاستيطان الرعوي، ثمة مسألتان لا بد من الوقوف عندهما لغرض هذا البحث: (١) أسلوب محاكاة نمط الحياة الفلسطيني (الرعي) من قبل المستوطنين؛ (٢) العلاقة التي تجمع هذا الأسلوب من الاستيطان - الاستيطان من الأسفل (bottom-up) مع مؤسسات الدولة، والمنظمات الصهيونية المتنوعة التي تمارس التوسع الاستيطاني بشكل ممنهج من الأعلى (top-down).

تستهدف "شبيبة التلال" في منطقة الأغوار الفلسطينية المرتفعات الجبلية والهضاب والمساحات الشاسعة بهدف إنشاء البؤر الاستيطانية التي تركز على النموذج المستحدث من الاستيطان والقائم على الأساس الرعوي الذي تم انتهاجه لاستغلال هذه الأراضي وعدم تركها فارغة كونها تعتبر غير ملائمة للنوع القائم على الاستيطان الزراعي، ورغبة من المستوطنين المتدينين في تقليد أنبياء بني إسرائيل والآباء الأوائل من اليهود الذين سكنوا الأرض المقدسة؛ إضافة إلى محاكاة نمط

أُنشئت منذ بداية العام ٢٠٢١ بؤرتان استيطانيتان رعويتان في منطقة الأغوار الشمالية، الأولى منها في منطقة أبو القندول جنوب خربة عين حلوة وتضم عددًا من المستوطنين يقيمون في كرفانات متنقلة، وكان قد تم الشروع بوضع خيم ومنشآت وبركسات من قبل المستوطنين مع نهاية العام الماضي. والثانية في جنوب عين شبله وعلى بعد كيلومتر إلى الغرب من مستوطنة "الحمرا". ويبدو أن المستوطنين في هذه البؤر يعملون كخدمة تطوعية لصالح المشروع الاستيطاني وأغلبهم من مجموعة "شبيبة التلال". حسب ما أفاد عارف يوم ٤ نيسان ٢٠٢١.

في الضفة الغربية هناك أكثر من ٧ آلاف وحدة استيطانية مقامة على أراض خاصة لمواطنين فلسطينيين، تبلغ مساحتها أكثر من ثمانية آلاف دونم، جزء منها تمت مصادرتها من خلال أمر عسكري، والجزء الآخر من خلال النشاط الاستيطاني لشعبة الاستيطان ومجلس إقليمي يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، يضاف إليها طبعًا الأراضي الخاصة الواقعة داخل المستوطنات ذاتها التي بنيت على ما يسمى أراضي دولة. (النايلسي ٢٠١٧، ٥٣). وأكد عارف على أن جزءًا كبيرًا من هذه الوحدات الاستيطانية أقيم في منطقة الأغوار الفلسطينية، فالיום هناك ما يقارب ٣٦ مستوطنة وبؤرة استيطانية جديدة، و٢٢ معسكرًا لتدريب الجيش الإسرائيلي.

وفي كل مرة، يحظى المستوطنون الذين ينتهجون أنماط استيطان جديدة بعلاقة جيدة مع عدد من مؤسسات الدولة المختلفة التي تشجع على الاستيطان وتدعو إليه. فعلى سبيل المثال، تخصص الحكومة الإسرائيلية مبالغ طائلة من ميزانياتها لصالح المشروع الاستيطاني من أجل تطوير المستوطنات وخلق واقع جديد على الأرض خاصة مع توجه الأنظار الإسرائيلية وتركزها على منطقة الأغوار الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧، وبالذات تزامنًا مع صفقة القرن التي عقدت في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب العام الماضي، حيث وجدت الحكومة الإسرائيلية الفرصة الذهبية لتحقيق حلم "دولة إسرائيل الكبرى"، بناء على موقف الولايات المتحدة التي اعتبرت الاستيطان مشروعًا لا يشكل عائقًا أمام السلام. (جمال ٢٠١٢، ٩٤).

يحظى المستوطنون بمعاملة خاصة من قبل الحكومة الإسرائيلية تكريمًا لعملهم في تطوير المشروع الاستيطاني، فخلال حكومة إيهود باراك لم يخف

باراك تعاطفه الكبير والواسع مع "شبيبة التلال" الذين انتهجوا نهجًا جديدًا من الاستيطان والسيطرة على الأراضي في الضفة الغربية بهدف استكمال خطة شارون الكبرى، فعلى الرغم من كون نشاطهم الاستيطاني غير قانوني بالعرف القانوني الإسرائيلي، إلا أنهم حظوا بالتأييد وتم التعامل معهم بكفوف حريرية (منصور ٢٠١٤، ٤١).

ويبرز في هذا السياق دور الأذرع البيروقراطية والعسكرية لحكومة الاحتلال كالجيش الذي أصبح وسيلة في يد الأيديولوجية الاستيطانية، عبر مساعدتهم في تنفيذ مساعيهم الاستيطانية بالقوة وتسريع عملية الضم والسيادة على الأرض الفلسطينية بحكم التفوق المادي، ويتم تزويد تنظيم "شبيبة التلال" بالأسلحة والتدريبات والحماية.

أما المجالس الإقليمية للمستوطنات التي تعمل في أراضي الضفة الغربية، فتغطي تكاليف الاستيطان المختلفة التي تساعد في تثبيت المستوطنين وتعمل على تهيئة الظروف الملائمة لهم، كشق الطرق، وإقامة بنى تحتية وتنفيذ أعمال تخطيط وتطوير في المستوطنات. يدير المجلس الاستيطاني الإقليمي "بكعوت هيردن" منطقة الأغوار الفلسطينية ويستثمر أموالًا طائلة من موازنة الحكومة الإسرائيلية لصالح المستوطنين بهدف تعزيز الاستيطان هناك، وبدعم من قيادة الجيش والإدارة المدنية (هي هيئة عسكرية تنسق الأنشطة الحكومية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية المحتلة) ووزارة الإسكان ودائرة أراضي إسرائيل. (مدار ٢٠١٦).

كما أن هناك عددًا من الجمعيات الاستيطانية التي تعزز النشاط الاستيطاني، منها "ريجافيم"، "ناحالا" و"أمناه" التي تعتبر الوكيلة لتنفيذ مشاريع "شعبة الاستيطان" في "المنظمة الصهيونية العالمية"، وكذلك تعتبر الذراع الاستيطانية لحركة غوش إيمونيم. ويلقى النشاط الاستعماري الذي قامت به "شعبة الاستيطان" بشكل رئيس والأذرع المختلفة، الدعم من الحكومة الإسرائيلية عبر قيامها بـ "عدم تطبيق القانون" في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بعد تحويل الأراضي إلى شعبة الاستيطان وترك المجال لرئاسة الشعبة ومجلس إقليمي يهودا والسامرة يقومون بعملهم؛ أي الاستيطان دون ضوابط. (النايلسي ٢٠١٧، ٥٢-٥٣).

كما تدعم المجالس الإقليمية للمستوطنات حركة الاستيطان- أمناه، من خلال تمويلها، فبحسب ما جاء في هارتس: قام المجلس الاستيطاني الإقليمي

غوش عتصيون بتقديم مساندة للبؤر الاستيطانية غير القانونية المنشأة في أراضي الضفة الغربية بين عامي ٢٠١٩-٢٠١٨، وأكد المجلس أنه حول ١,٦ مليون شيكل إلى حركة "أمناء" تم تخصيص أكثر من ٩٠٠ ألف شيكل منها لتطوير البؤر الاستيطانية الرعوية، وتم تحويل ٢٠٪ من المبلغ لمنسق نموذج الاستيطان الرعوي في حركة "أمناء".

وأفاد عارف يوم ٤ نيسان ٢٠٢١ بأن حركة الاستيطان تعمل في الضفة الغربية بشكل منظم، وتسعى لتقديم خدماتها عبر إقامة ورشات عمل تنموية قومية خاصة ببناء الذات الوطنية لدى الشبيبة اليهودية لحثهم على التعلق بالأرض داخل الضفة الغربية، ويتمظهر ذلك في الزيارات السياحية المتواصلة التي تنظمها الحركة بجلب شبيبة المستوطنين إلى منطقة الأغوار الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بعمل المؤسسات الصهيونية الكبرى، فقد اتخذ مجلس إدارة "الكيرن كيمت ليسرائيل" (الصندوق القومي اليهودي) -الذي يعتبر إحدى المؤسسات المالية للمنظمة الصهيونية- مؤخرًا قرارًا جديدًا يقضي بالسماح للصندوق "بتحرير" أراضي الضفة الغربية من الفلسطينيين عبر شرائها بشكل علني ومباشر، بمعنى الاستيلاء على أراض يملكها الفلسطينيون حاليًا وتحويلها للملكية اليهود الأبدية. وفي تاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢١ وافق رئيس المحكمة المركزية في بئر السبع "يوسي إيلون" على شراء المجلس أراضي خاصة في مناطق "ج" وغيرها. جاء ذلك بشكل متوافق مع صعود اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة بشكل حاد، والإعلان عن خطة ترامب التي تعزز التوجه الاستيطاني الصهيوني والسيطرة الأمنية الإسرائيلية على منطقة الأغوار الفلسطينية. (حساس ٢٠٢١).

كذلك الأمر بالنسبة لدور الإدارة المدنية، فقد قدم عضو الكنيست "ميكى زوهر" من كتلة الليكود، مشروع قانون يقضي بإلغاء الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة ونقل صلاحياتها للحكومة الإسرائيلية في ١٧ أيار ٢٠٢١، وهذا تمت المطالبة به من قبل، حينما تدخل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك نفتالي بينت ودعا إلى: "القيام بإحداث تغييرات في مجال عمل الإدارة المدنية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، عبر الأمر بنقل صلاحية متابعة تسجيل الأراضي داخل المستوطنات في الضفة الغربية من الإدارة المدنية إلى دائرة "الطابو" في وزارة العدل الإسرائيلية

بشكل مباشر، لتعزيز سيطرة إسرائيل على المنطقة "ج" في الضفة الغربية المحتلة. بحسب ما أفادت صحيفة "إسرائيل اليوم" بتاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩.

صحيح أن دولة الاحتلال تصرّح أن وجود البؤر الاستيطانية في المنطقة "غير قانوني"، وأن الأمر أتى "بمبادرة خاصة" من المستوطنين؛ لكن امتناعها عن اتخاذ أي إجراءات تغَيّر هذا الواقع يُظهر أن تصريحاتها تلك كلام فارغ. رُفضت الدولة إخلاء هذه البؤر ومستوطنيتها ورفضها منح الهجمات والاعتداءات التي أصبحت روتينًا جاريًا وعدم محاكمة المجرمين - يدلّ على أن الدولة تستخدم سلوك المستوطنين الإجرامي لأجل تثبيت سيطرتها على المنطقة، وتتصلّ منه رسميًا ببعض تصريحات خاوية. عدم مساءلة مرتكبي هذه الممارسات تكمل عملية النهب والسلب الرسمية التي تقوم بها إسرائيل في هذه المنطقة - مثلما في مناطق أخرى من الضفة الغربية - وتلعب دورًا مركزيًا في تطبيق سياسة حكومة إسرائيل التي تسعى لتحقيق السيطرة من أسفل عبر إعطاء المستوطنين الصلاحية الكاملة للتصرف بغية تنمية المشروع الاستيطاني بوسائل يصعب عليها اللجوء إليها. (بتسليم ٢٠١٨).

تؤكد هذه الشبكة المعقدة من العلاقة بين المستوطنين والأطراف الصهيونية والحكومة الإسرائيلية وأجهزتها المتعددة الداعمة لهم على العملية التكاملية في ما بينهم، وتظهر اعتماد دولة الاحتلال على المستوطنين كذراع طويلة لها في منطقة الأغوار، ويظهر أيضا أن مبادرات المستوطنين وإن كانت فردية فهي مدعومة بشكل كامل من على المستويين المادي من خلال التمويل وتقديم الخدمات الأساسية لأي بؤرة جديدة تُقام، والمعنوي بالحماية والتغطية والتأييد.

ثالثًا: الأساليب الإجرائية العينية التي يتبعها المستوطنون في محاولتهم لـ "إنجاح" الاستيطان الرعوي

تمتاز منطقة الأغوار بعوامل استراتيجية عدة، جعلت منها منطقة جاذبة للاستيطان والتوسع وتنمية المشاريع الاقتصادية الزراعية والرعوية. تتجه أنظار الحركة الاستيطانية اليوم إلى المرتفعات الجبلية، حيث مساحات الأراضي الشاسعة التي يصعب استصلاحها زراعيًا، وتصنف على أنها أراض رعوية، وتم بغرض فرض السيطرة عليها

التوجه إلى النموذج الأمثل للاستفادة منها عن طريق تربية الماشية ورعيها في الدونمات الممتدة الواسعة، حيث المناخ شبه الجاف والأمطار التي تقل عن منسوب ٢٥٠ ملميةتر، وتوفر المزروعات الملائمة للماشية كالشعير والقمح والذرة. (سلامة ٢٠١٧، ٦٦).

مع بروز هذا النوع من الاستيطان القائم على أساس الرعي في السنوات الأخيرة، تعرض سكان الأغوار لعدد من المضايقات غير المحتملة من أجل تهجيرهم ودفعهم لترك أراضيهم رمز هويتهم الوطنية ومصدر رزقهم وبقائهم بغرض الاستحواذ عليها.

يعتمد الاستيطان الرعوي على تربية الثروة الحيوانية، ويختلف عن النماذج الاستيطانية الأخرى المتبعة على الأرض المحتلة، وذلك عبر توظيف الثروة الحيوانية الطبيعية لخدمة المشروع الاستيطاني، على الرغم من أنها جميعها تهدف بالأساس إلى التوسع والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض لضمها إلى السيادة الإسرائيلية بشكل رسمي، والسعي لإثبات ملكيتها بطرق عدة منها القانوني عبر سن القوانين وتشريعها، والتاريخي من خلال العودة إلى الماضي، والثقافي عبر محاكاة الفلسطيني الأصليين.

يعاني الفلسطينيون الأصليون في منطقة الأغوار من آليات التهجير القسري التي تنتهجها دولة الاحتلال عبر إتباع سياسات ممنهجة، وتبني قوانين عنصرية، واستخدام العنف والقمع لمصادرة الأراضي والمعدات الزراعية والاستيلاء عليها، وتقييد حركة الأفراد، وحظر البناء، وتدمير المنشآت والبيوت، ومنع التطوير، وإجراء مناورات عسكرية بالذخيرة الحية وغيرها، تدفع الأصليين إلى ترك أراضيهم ومغادرة المكان. (سلامة ٢٠١٧، ٦٤).

يفرض المستوطنون سيطرتهم على مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين المحيطة بالمستوطنات، وتحيط هذه الأراضي بتجمعات الفلسطينيين السكانية، وفيها يقومون برعي قطعان ماشيتهم منذ عشرات السنين، إلا أن السياسة الاستيطانية قائمة على تطويق التجمعات السكانية عبر إنشاء كتل متراصة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير الشرعية ذات الطابع الرعوي، وذلك لقطع أواصر الوحدة الفلسطينية المادية على الحيز المكاني ولمنع التواصل الفلسطيني ولبعثرة التجمعات الفلسطينية، فيقوم المستوطنون برعي قطعانهم في جميع المناطق المحيطة ببؤرهم الجديدة، ويفرضون

بالقوة بوسائل عدة، من أهمها حماية قوات الأمن لهم وأحياناً مشاركتهم في الاعتداءات، إضافة إلى العنف المتأصل في تصرفاتهم وهجماتهم المتزايدة على الرعاة الفلسطينيين في مناطق الرعي، ويتم ذلك عبر الرشق بالحجارة والتخويف والتصادم المباشر وحمل العصي والأدوات الحادة وتخريب الممتلكات وسرقتها، من أجل التهيب وبعث الخوف في نفوس الرعاة الفلسطينيين وكل من يخرج معهم من أجل الرعي ولمنعهم من الوصول إلى أراضيهم، دون أن يكون لهم أي رادع يمنع هذه الأعمال الإجرامية ذات الطابع العنيف.

كما يعاني رعاة الأغنام الأصليون في منطقة الأغوار الفلسطينية من جراء تصاعد وتيرة اعتداءات المستوطنين عليهم وحدتها، والتي تتخذ أشكالاً عديدة بدءاً بالتهديد والملاحقة والاعتداء الجسدي أو الاحتجاز والاعتقال بذرائع مختلفة، مروراً بمداهمة قطعانهم بالتراكورات بهدف تشتيتها وصولاً إلى دهس الماشية أو سرقتها أو وضع مواد سامة لها في الأراضي الرعوية. برز هذا الشكل من الاعتداءات في الفترة الأخيرة من القرن الماضي بغرض التضييق على الرعاة الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال، في أواسط الثمانينيات تقريباً كثف الإسرائيليون من حملاتهم ضد المزارعين والبدو والرعاة بصورة متلاحقة، حيث اعتاد جنود الاحتلال القيام بتمزيقات ومناورات عسكرية بالذخيرة الحية، الأمر الذي يستدعي تفريغ المنطقة من الإنسان والحيوان من وجهة النظر الإسرائيلية. فكان يتم إطلاق النار دون تردد على الرعاة والمواشي، وكان يتم مصادرة وتخريب المشارب والأعلاف، وكذلك مصادرة قطعان الماشية، وفي كل مرة كان الأمر يتطلب دفع مبلغ ما بين ٥-١٠ دنانير على الرأس الواحد عند استردادها. (الرزقي ١٩٩٧، ٣٥).

كذلك تعرض الرعاة إلى الموت بسبب مخلفات الجيش من الذخيرة كما حصل مع الطفل "لافي رافع دراغمة" (١٤ عاماً) من طوباس، حيث قتل بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٩٧ جراء انفجار لغم في منطقة وادي مالح بينما كان يقوم برعي أغنام أسرته، وقتل جراء الحادث أكثر من ١٥ رأس ماشية. (الرزقي ١٩٩٧، ١٦). وعاد هذا الشكل من المضايقات الموجهة ضد الرعاة بشكل خاص في السنوات العشر الأخيرة بشكل جدي ومتصاعد وبشكل شبه يومي بغرض الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي بأقل التكاليف المادية، وعبر استحداث نموذج الاستيطان الرعوي، لما

له من منافع جمة تخدم أطماع المشروع الصهيوني. فبحسب ما أفاده الأمين العام للجمعية الاستيطانية "أمناه" "زئيف": "إن المزارع الرعوية التي تسكنها خلية صغيرة من شبيبة التلال تبدو أكثر كفاءة من البناء في المستعمرات على مساحة محدودة من الأرض". (هآرتس، ٢٠٢١).

باتت قوات الأمن الإسرائيلية تسمح للمستوطنين مؤخرًا بالتعدي على مصدر الرزق الوحيد لهؤلاء الرعاة الأصليين خدمة لمصلحة إسرائيل الاستيطانية الكبرى بفرض حقائق جديدة على الأرض من خلال تعزيز علاقتهم بالمستوطنين ومساندتهم في العملية الاستيطانية. يدفع هذا التعدي إلى بث الذعر والخوف في نفوس الرعاة الأصليين، ويفرض عليهم حصر عملية الرعي في المناطق المحيطة بتجمعاتهم فقط من خلال التهديد المستمر وتسييح المناطق الرعوية؛ مما يضيف أعباء اقتصادية وزيادة في النفقات المترتبة على الرعاة لشراء أعلاف لتغذية قطعان ماشيتهم بعدما منعوا من الخروج للرعي في أماكن حرجية ورعوية تعتبر مثالية للرعي، حيث تزرع بأصناف بعليّة كالحنطة والشعير والعشب الوفير والذرة؛ إضافة إلى الأعباء المترتبة عليهم فعليًا من قبل في ما يتعلق بشراء المياه، سواء تلك المنقولة بالأنابيب أم الصهاريج. وفي المقابل يتجول شبيبة الاستيطان بقطعان أغنامهم وأبقارهم في أراضي المراعي الفلسطينية يستفيدون منها ومن آبار المياه والينابيع المتواجدة في منطقة الأغوار، والتي تعتبر المصدر الوحيد والأكبر من حيث آليات تعزيز الصمود والتكيف للتجمعات السكانية الفلسطينية غير المرتبطة بشبكة المياه. (OCHA 2012,1).

في مقابلة أجريت مع الراعي الفلسطيني أشرف منصور أبو عامر يوم ٧ نيسان ٢٠٢١ حول أهم المضايقات التي يتعرض لها أثناء خروجه لرعي قطيع ماشيته في خربة الفارسية المحاطة بست مستوطنات وبؤر استيطانية جديدة والمستهدفة بالتهجير من خلال التخطيط لضم كل المستوطنات والبؤر في مدينة استيطانية واحدة، يقول أبو عامر: "في أغلب المرات التي أخرج بها لرعي أغنامي في المناطق المرتفعة القريبة من الخربة التي أسكن بها، يقوم المستوطنون بترك كلابهم المدربة جيدًا لتهاجم قطيع أغنامي وتعتدي عليها وتلحق الأذى بها، فقبل أيام قام أحد المستوطنين بفعل ذلك مما أدى إلى تفريق قطيع أغنامي عن بعضها البعض ولم أستطع تجميعها كلها مرة أخرى، وقام

شبيبة المستوطنين بسرقة ما استطاعوا سرقته من الأغنام، ومن ثم ملاحقتي إلى باب خيمتي". وفي مقابلة أخرى أجريت في اليوم نفسه مع الراعي الفلسطيني برهان حسين بشارات من خلة مكحول حول المنهجية التي بات يتعامل بها المستوطن مع الراعي الفلسطيني في أرضه قوله: "عندما أسرح بقطيع أغنامي، اصطدم بشبيبة المستوطنين الذين يقومون برعي قطعان أغنامهم وأبقارهم وبرفقتهم عدد من الكلاب، من قبل لم يكن لديهم قطعان من الماشية ولم يكن باستطاعتهم إبعادي وطردني عن قمم التلال أثناء الرعي، بينما اليوم يرعون قطعانهم في كل مكان والجيش تحت أي طارئ يأتي إليهم مسرعًا، كما يقومون بوضع السياج حول الأراضي ولا يسمحون لي بدخولها بادعاء أنها ملكهم الخاص".

وأضاف بشارات بأنه بات يفكر مليًا كل يوم قبل أن يقرر الخروج لرعي قطيع ماشيته، خوفًا من التصادم المباشر مع المستوطنين على قمم الجبال والاعتداء عليه وإلحاق الأذى به أو بقطيعه سواء ماديًا أو جسديًا. عدا عن التضييق الذي يعاني منه في مزرعته بخلة مكحول على صعيد تقييد البناء وحرمانه من التزود بالمياه والكهرباء التي تبعد عنه مسافات قليلة وتسلك خطوطها من أراضيها ويمنع من استخدامها، واستلامه إخطارات بالهدم بشكل متواصل، وبالمقابل تقدم كل التسهيلات للمستوطنين لإقامة بؤرهم الاستيطانية في المناطق التي يحدونها مسبقًا من خلال عمل مسح للأراضي ويعتبرونها مناسبة لنموذج الاستيطان الرعوي. وأكد بشارات على أنه مع بداية عام ٢٠١٦ أنشأ المستوطن "أوري" بؤرته الاستيطانية على تلة مرتفعة في خربة السويدية، وأصبح اليوم بحوزته أكثر من أربعمئة رأس من الأبقار والأغنام وتتوفر لديه المياه من على بعد ثلاثة كيلو متر تصله من منطقة حمدات وتسلك طريقًا من بين الجبال، إلا أنه قبل أن يستوطن أوري كانت المنطقة مصنفة على أنها محمية طبيعية، وإذا ما تم إلقاء القبض على أحد الرعاة الفلسطينيين ضمن حدود المنطقة يتم مخالفته بما قيمته ٢٠٠٠ شيكل. واليوم البؤرة التي بدأ منها أوري استيطانه هي مستوطنة مجهزة بالكامل يقيم بها هو وبضع مستوطنين من شبيبة التلال؛ وهناك زيارات متكررة لبؤرته من قبل المستوطنين باعتبارها حالة استيطانية ناجحة تتوفر فيها كل مقومات الحياة، ويتم دعمه من قبل مجلس المستوطنين "بكعوت هيردن" بمواد البناء

لتهيئة بركسات تتسع للمزيد من أعداد الماشية إضافة إلى توفير الأعلاف والمشارب الخاصة بالماشية وتغطية كل ما يلزم لتسهيل إدارة أوري لثروته الحيوانية.

كما يعاني أهالي المنطقة من مضايقات أخرى تتلاءم مع تطور نموذج الاستيطان وتتماشى مع كونها تضيق الخناق على سبل العيش، فمثلاً: أكد القائم بأعمال محافظة طوباس والأغوار الشمالية أحمد الأسعد: "أن سلطات الاحتلال هدمت بيوت ٢٢ عائلة تقطن في خربة الرأس الأحمر شمال طوباس، وهي بيوت بدائية مصنوعة من الصفيح والخيش التي يستخدم أهالي المنطقة جزءاً منها لتربية المواشي." (سلامة ٢٠١٧، ٦٧). وما زال هذا الأسلوب العدائي مستمراً.

كما تعرض الرعاة إلى هدم بركساتهم التي يستعملونها لتربية الماشية والمبنية من الزينكو والحديد، ففي العام ٢٠١٣ بلغ عدد البركسات التي هدمها الاحتلال في خربة خلة مكحول ستة بركسات. تأتي هذه العملية الواسعة والمستمرة من الهدم التي يتعرض لها السكان الأصليون تحت ذرائع مختلفة، منها البناء دون ترخيص، أو تواجد المواطنين في مناطق عسكرية مغلقة حسب الادعاء الإسرائيلي. من المواطنين الذين هدمت ممتلكاتهم وحظائرهم التي يستخدمونها في تربية ماشيتهم المواطن خلف سالم وأحمد وبسام عبد الله بنى عودة، والمقامة بالفعل على مساحة صغيرة من الأرض لا تتجاوز ٢٠٠ متر مربع ومحاطة بسياح حديدي. (مؤسسة الحق ٢٠١٣).

بحسب التقرير الذي صدر في العام ٢٠٢٠ عن مؤسسة "أوتشا-OCHA" التابعة للأمم المتحدة وثقت ما نسبته ٧٥٪ من عمليات الهدم التي تعرض لها مجتمع رعاة الأغنام في منطقة الأغوار الفلسطينية بدءاً من العام ٢٠٠٩. يتم استهداف المنطقة عبر الهدم كأساس عقابي للسكان لعدم توفر تصاريح بناء لديهم وهو أمر شبه مستحيل الحصول عليه خاصة في مناطق "ج".

تم مع نهاية العام ٢٠٢٠ استهداف نحو ٥٠٪ من التجمعات الرعوية في منطقة الأغوار الشمالية خاصة منطقة حمصة الفوقا، وتم هدم أكثر من ألف منشأة للمواطنين الفلسطينيين الذين يقيمون في منطقة الأغوار، حيث تم هدم بركساتهم وخيمهم ومنشآت ثروتهم الحيوانية ومنشآت زراعية مختلفة وآبار تجميع المياه، وذلك بالتحالف مع ما يسمى بالإدارة المدنية والتنظيم الإسرائيلي، وبالتحالف مع سلطة الطبيعة الإسرائيلية

التي أغلقت آلاف الدونمات ضمن تصنيفها أراضي محميات طبيعية وسمحت للمستوطنين بالبناء عليها، إضافة إلى إغلاق جيش الاحتلال ٣٠٪ من مناطق الأغوار الفلسطينية، بحجة أن هذه المناطق مخصصة كمناطق مغلقة للتدريب العسكري الإسرائيلي "مناطق إطلاق نار"، ويتم الهدم إما عن طريق إصدار أوامر عسكرية، وإما بدون سابق انذار، وفي المقابل هناك ما لا يقل عن عشر بؤر استيطانية إسرائيلية غير مصرح بها تقع إما بشكل جزئي أو كلي في "مناطق إطلاق النار". (OCHA، 2-1).

وكان من أحدث هذه الاعتداءات ما تعرضت له عائلة الراعي "لؤي دراغمة" يوم ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١، حيث أحرق المستوطنون خيمته بكل ما تحويه من متاع كان قد نصبها في منطقة السويداء.

الخاتمة

ختاماً، يتضح مما تقدم أن جماعات المستوطنين المتطرفين الذين يحظون بدعم وحماية سلطات الاحتلال والمجالس الإقليمية للمستوطنات والوزارات الحكومية الإسرائيلية، يسعون ومنذ وقت مبكر جداً لتحقيق هدف أساسي، يتمثل في السيطرة والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية خدمة لأغراض استعمارية محضة، وتم التركيز في الورقة على توجه الأنظار الإسرائيلية إلى منطقة الأغوار الفلسطينية لأهمية المنطقة استراتيجياً في المشروع الاستعماري، وعبر استحداث نماذج استيطانية مختلفة بشكل متتال بغرض تفريغ الأرض من سكانها الفلسطينيين الأصليين وتضييق الخناق عليهم وعلى مصادر رزقهم بممارسة تحرشات عنيفة طالت الأرض الفلسطينية ومن عليها.

يأتي نموذج الاستيطان الرعوي كواحد من السبل المتطورة في تسخير تنظيم "شبيبة التلال" أنفسهم لما يتلاءم مع البيئة الجغرافية المتاحة واتباعه كنمط حياة، من أجل التوسع الاستيطاني النابع من الأيديولوجيا والممارسة الصهيونية وبالعودة التاريخ القديم والبعد الديني، وصولاً إلى ضم منطقة الأغوار الفلسطينية إلى السيادة الإسرائيلية، وتعزيز الادعاء بحق ملكية المستوطن على الأرض الفلسطينية ودحض فكرة وجود الفلسطيني الأصلي على الحيز المكاني وتأمين الذات الصهيونية الاستعمارية؛ وتحطيم كل الفرص والإمكانات المتاحة لتحقيق حل للصراع وفق مبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود أراضي ١٩٦٧.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- أبو عريش، أنس. رسالة ماجستير: "خطاب الأصلانية في الفكر الصهيوني: من هيرتسل إلى نتنياهو"، جامعة بيرزيت، ٢٠١٨.
- جاد الله، مراد. "عنف المستوطنين: وباء فوق وباء كورونا"، مدونات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ٢٠٢٠ نيسان.
- جمال، أمل. "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩١ (٢٠١٢)، ص ٨٤-١٠٥.
- حباس، وليد. "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، قضايا إسرائيلية مجلد ١٧، عدد ٦٦ (٢٠١٧)، ص ١١٤-١٢٧.
- حباس، وليد. "ماذا وراء شروع "الكيرن كيمت" بشراء أراضٍ من الفلسطينيين في الضفة؟ وكيف عرض "أطلس ترومان" خرائط الصراع؟"، مدار: المشهد الإسرائيلي، ٢٠٢١. <https://bit.ly/2PXBnri>
- راز كركوتسكين، أمنون. "المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة إلى التاريخ" كفكرة صهيونية"، قضايا إسرائيلية مجلد ١٤، عدد ٥٤ (٢٠١٤)، ص ٧٥-٩٧.
- الرزي، عز الدين. الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في منطقة طوباس والأغوار الشمالية. رام الله: الحق، ١٩٩٧.
- زريق، رائف. "إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية" ضمن منير فخر الدين (محرر)، دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٠، ص ١-٧٣.
- سلامة، عبد الغني. "الاستيطان والتهجير القسري لسكان الأغوار والسفوح الشرقية"، قضايا إسرائيلية مجلد ١٧، عدد ٦٨ (٢٠١٧)، ص ٦٢-٧٢.
- منصور، جوني. إسرائيل والاستيطان: الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام ١٩٦٧-٢٠١٣. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٤.
- مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، موسوعة المصطلحات الإلكترونية. <https://www.madarcntr.org/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA/1366-%D8%BA%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%85>
- منصور، عصمت. "إعادة إنتاج جماعات "شبيبة التلال"!، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار": تقارير، وثائق، تغطيات خاصة. ٤ كانون الثاني ٢٠٢١. <https://bit.ly/3gCtAZZ>
- النابلسي، رازي. الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، ٢٠١٧.
- هرتسل، ثيودور. دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

مراجع باللغة الانجليزية

- Lindqvist, Felicia. "Who are the Hilltop Youth? Perception of self vs. Perception of researchers". Bachelor Thesis, Sweden: Linnaeus University, 2020. <https://bit.ly/3isi2La>

مقالات صحافية باللغة العربية

- شيزاف، هاجار. "أمين عام أماناه: سنبني عشر مزارع أخرى في الضفة هذا العام فهي أكثر كفاءة من المستوطنات"، موقع هآرتس. ٢٢ شباط ٢٠٢١. <https://bit.ly/3vZw1fq>
- شيزاف، هاجار. "مجلس غوش عتصيون يمول البؤر الاستيطانية غير القانونية في أراضيه بمبلغ ١,٦ مليون شيكل من خلال اتفاقية"، موقع هآرتس. ١٥ كانون الأول ٢٠٢٠. <https://bit.ly/3wYIMai>

أخبار وتقارير

- قوانين مطروحة. "مشروع قانون يلغي" الإدارة المدنية" ونقل المهمات للحكومة (قانون ضم)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار": راصد القوانين والتشريعات. ١٧ أيار ٢٠٢١ <https://bit.ly/2S63Im8>
- تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم"، "منطقة السويد، الأغوار: مستوطنون يحرقون خيمة راعي أغنام"، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١ <https://bit.ly/3gapxoF>
- (تقرير صادر عن مؤسسة "أوتشا- OCHA التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. WEST BANK. DEMOLITIONS AND .DISPLACEMENT: AN OVERVIEW " ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠. <https://bit.ly/2TN78FL>
- تقرير صادر عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم"، "مجريات السلب، نسخة الأغوار الشمالية: بؤر الاستيطان الجديدة كجزء من عملية الاستيلاء على الأراضي". ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ <https://bit.ly/2Pqff9h>
- تقرير خاص صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، "تجديد عمل" شعبة الاستيطان " واستئناف ضخ الأموال "القانونية" لها!"، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٦ <https://bit.ly/3v9DK9m>
- تقرير صادر عن مؤسسة الحق القانون من أجل الانسان، "تقرير حول هدم بركسات وخيم سكنية وحظائر لتربية الأغنام في خربة مكحول في الأغوار الشمالية". ٣١ آذار ٢٠١٣ <https://bit.ly/3u9Z0f9>
- (تقرير خاص صادر عن مؤسسة "أوتشا- OCHA التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. "كيف تحدث عملية السلب: التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية". ١٩ آذار ٢٠١٢ <https://bit.ly/3g33XSQ>
- الرجوب، عوض. "البؤر الاستيطانية تستشري بالضفة". ٢٧ شباط ٢٠١٢. الجزيرة نت. <https://bit.ly/3iwy2vi>
- * "البؤرة الاستيطانية" حسب تعريف منظمة بتسليم الحقوقية الإسرائيلية: "مستوطنات لم يتم الاعتراف بها بصورة رسمية رغم إقامتها بمساعدة من السلطات".

مقابلات

- عارف دراغمة، مقابلة شخصية أجراها الباحث، طوباس- عين البيضاء، ٢٠ آذار ٢٠٢١.
- عارف دراغمة، مقابلة شخصية أجراها الباحث، تياسير- طوباس، ٤ نيسان ٢٠٢١.
- برهان حسين بشارت، مقابلة شخصية أجراها الباحث، الأغوار الشمالية- خربة الفارسية، ٧ نيسان ٢٠٢١.
- أشرف منصور أبو عامر، مقابلة شخصية أجراها الباحث، الأغوار الشمالية- خربة خلة مكحول، ٧ نيسان ٢٠٢١.
- خالد عبد الرازق، مقابلة شخصية أجراها الباحث، طوباس، ٢ حزيران ٢٠٢١.